الفصل الثامن

تخوم الحرب الأهلية

فُسِّرَتْ النتائج التى تمخضت عنها حرب يونيو ١٩٦٧ تفسيراً أصولياً، خلاصياً، صبَّ فى صالح الاتجاهات الدينية ـ الأصولية الإسرائيلية، وتلقت الأفكار المسيحانية التى تؤمن بقيامة «المسيح المخلِّص»، وإعادة تشييد «الهيكل»، وبناء «مملكة إسرائيل» دفعة قوية، دعمها وصول تكتل «الليكود» المتحالف مع الأحزاب الدينية واليمينية إلى السلطة عام ١٩٧٧، وفى ظل قيادة «كارزمية» مَثَّلتْ تراث العنف والعدوانية والإرهاب الصهيونى (شخصية «مناحم بيجن» ـ قائد عصابة «الأرجون تسفاى ليومى» الإرهابية السابق، وزعيم تكتل «ليكود» فى تلك الفترة) انطلق طوفان التعصب المقيت من عقاله، وتفاعلت الدولة ـ علناً وسراً ـ وتواطأت أجهزتها، على كل المستويات، مع حركة الاستيطان التى راحت تمد أظافرها إلى الأراضى العربية المحتلة، المفترض، بموجب هذه الوضعية، تمتعها بحماية القوانين والشرائع الدولية.

كانت الرصاصات التى أُطلقت بعد أربعة أشهر فقط من انتهاء حرب ١٩٦٧، يوم ١٤ أكتوبر، على «ماير فيلنر» سكرتير الحزب الشيوعى الإسرائيلى، فكادت أن ترديه قتيلاً، على يد عامل مطبعة يعمل فى صحيفة كتلة «جحال» (اليمينية)، عقاباً له ولحزبه على إدانتهما للحرب العدوانية ونتائجها، مؤشراً على اتجاهات الصراع، وفيما بعد، بدءاً من عام ١٩٧٤، أى فى الفترة التى شهدت إعلان جماعة «جوش إيمونيم» الاستيطانية، بقيادة الحاخام «موشى ليفنجر»، ومع توثق عرى التحالف الذى حدث بينها وبين نفر من كبار الحاخامات (مثل تسفى يهودا كوك) وكبار الجنرالات (وعلى رأسهم «آريئيل شارون» ـ وزير الدفاع السابق) وعدد من «صقور» حزب العمال (اليسارى)،

انتشرت حمى الاستيطان المصحوب بالعنف والإرهاب ضد المواطنين العرب الفلسطينيين فى الأرض العربية المحتلة، خاصة مع بروز «الكاهانية» المحمومة، وانتخاب زعيمها «مائير كاهانا» عضوا فى البرلمان عام ١٩٨٤، وأصبحت صورة «الرائد» الجديد، (الهالوتز)، بهيئته التقليدية المتجسدة فى عناصر «جوش إيمونيم»، الطلائعية، قدوة يُحتفى بها: «شاب ملتح، يضع على رأسه الكيبا (الطاقية الصغيرة المزركشة)، ويحمل فى يده كتاب «أوروت ماكوريش»، (النور فى القداسة) للحاخام الراحل «إبراهام إسحاق كوك»، وفى اليد الأخرى يحمل مدفعاً رشاشاً تسلمه من الجيش الإسرائيلى، ويضع رداءاً يغطى ركبتيه وكفيه، بينما تهتم رفيقته بأطفالهما العديدين»[١].

وفى حين نشط الحاخامات، أصحاب المقامات الرفيعة، فى تقديم التغطية القانونية الشرعية، والمستمدة من نصوص التوراة وإشاراتها، للزحف المستمر على أراضى العرب.. غطت قيادات الدولة الحاكمة فى ذلك الوقت ودعمت مالياً وإعلامياً، كل تجاوزات الجماعات الاستيطانية والإرهابية تجاه الجموع العربية والأراضى العربية، وحتى حينما كانت المحاكم تُصدر - بضغطٍ من الرأى العام - أحكاماً (متساهلة فى الغالب) على بعض المجرمين من إرهابى المستوطنين، الذين تسببوا فى مقتل وإصابة أعداداً ضخمة من الفلسطينيين، وإحداث تخريبات هائلة لممتلكاتهم، كانت الحكومة تجد باستمرار الوسيلة للإفراج عنهم، بعد فترات وجيزة من السجن المُنعَّم، حتى لو اقتضى الأمر صدور مرسوم رئاسى بالعفو عنهم، كما حدث تكراراً من قبل.

ومع مرور الزمن، وبتدعم التحالف الموضوعى، الصهيونى اليمينى (بزعامة تكتل الليكود) - الأصولى (بزعامة جوش إيمونيم)، مع الاتجاه الدينى التقليدى (الحزب الدينى الوطنى - المفدال)، استمرت عمليات التحول داخل حزب «المفدال» باتجاه اليمين شيئاً فشيئاً، وانتقل من مواقعه التى صمد فيها

(١) جوزيف الجازى، المتطرفون اليمينيون يؤكدون على ضوء التحقيقات فى اغتيال «رابين» دورهم فى صنع السياسة الإسرائيلية، عدد ديسمبر ١٩٩٥ Le Monde Deplomatique باريس.

طوال عقود طويلة كـ «حزب وسط يشكل لسان الميزان فى الساحة الحزبية لإسرائيل، إلى صورة حزب يمينى واضح التطرف، يقف فى معظم الأحيان على يمين تكتل «الليكود»، ويقترب فى كثير من مواقعه من حزب هتحيا»[١].

لقد أَمَدَّ إدراك الأحزاب والحركات الدينية، لأبعاد دورها الفاصل فى حسم نتيجة الصراع على السلطة فى إسرائيل، زعماءها، بمزيد من القوة، وسمح لها بممارسة عمليات «ابتزاز سياسى» مستمر، استهدف:

أولاً: فرض أفكارها ومعاييرها وقوانينها الدينية المتزمتة على حياة الدولة.

ثانياً: ابتزاز الحكومة مالياً، عن طريق الحصص المتزايدة من الميزانية، والمخصصة للاتفاق على المؤسسات والنشاطات الدينية.

ثالثاً: تحقيق ميزات هامة لعناصرها والمنضوين تحت لواءها، أهمها إعفاء أتباعها من الخدمة العسكرية، وهو الأمر الذى ساعد على جلب أعضاء كثيرين لصفوفها.

رابعاً: التحكم فى مصير الدولة، إلى الحد الذى جعل الحاخام «مناحم أليعيزر شاخ» العجوز، القابع فى مستوطنة «بنى براك»، يقرر - عام ١٩٨٨ - من سيكون رئيس الحكومة فى إسرائيل، متوجاً «إسحق شامير» فى هذا الموقع الهام، على الرغم من كون حزب «العمل» هو الحزب الحاصل على أكبر الأصوات[٢].

لقد وصل الحاخام «شاخ» - على رأس موجة التطرف الدينى الأصولى - اليمينى، إلى الحد الذى أُطلق عليه نعت «صانع الملوك»، وكتب محرر «جيرازوليم ريبورتر» يصيح: «لقد حمل شاخ مسدساً فوق رؤوسنا لمدة طويلة، وإذا لم نتوخ الحذر فإن إصبعه قد تضغط على الزناد، ومن الأفضل أن

(١) جريدة «عال همشمار»، الإسرائيلية، ١٩٩٢/٦/٩.

(٢) عطا القيمرى، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٤٢.

نجرده منه بسلام»[١].

وأدت عمليات الابتزاز المستمرة التى خضعت لها الحياة السياسية فى إسرائيل، والنتائج التى تمخضت عنها إلى إصابة التيارات العلمانية و(اليسارية) بالهلع من المسار الذى تتجه إليه الدولة، والمخاطر التى تتعرض لها طبيعة النظام كما ألفوه منذ إعلانها، الأمر الذى جعل مطلب «فصل الدين عن الدولة» مطلباً جماهيرياً وجد له صدىً كبيراً فى مؤتمر حزب «العمل» الخامس (يونيو ١٩٩٢) الذى تحرك لنزع إصبع التيارات الدينية والأصولية وإصبع الحاخام «شاخ» عن الزناد، وشهدت الصحافة حملات واسعة تندد بالهجوم الأصولى على كل الجبهات، حيث كتب «آفنز ريجف»: «مطلوب حكومة من دونهم»[٢] بينما طالب «فرانسيس ريداى» بـ «فصل متدرج للدين عن الدولة»[٣]، واحتدم الصراع بين أنصار الاتجاهين إلى الحد الذى دفع «شمعون بيريز»، زعيم حزب العمل فى تلك الآونة، إلى التدخل لتلطيف المناخ المتوتر السائد، مُصرِّحاً بأن ما طُرح فى مؤتمر حزب «العمل» «ليس فصل الدين عن الدولة، ولكن فصل الدين عن السياسة»[٤].

وكان من جرّاء الحملة المضادة التى نظمتها الاتجاهات (العلمانية) المعادية لسيطرة التحالف اليمينى/ الأصولى على مقاليد السلطة فى إسرائيل، أن فقدت الأحزاب الدينية بمجموعها أربعة من مقاعدها فى انتخابات الكنيست التى جرت فى شهر يونيو ١٩٩٢، فلم تنجح إلا فى تأمين أربعة عشر مقعداً بعد أن كانت ثمانية عشر، ويقابلها - فى الناحية الأخرى - مؤشر ذو دلالة وهو فوز حركة «تسومت» بثمانية مقاعد - دفعة واحدة - وهى

(١) هيرش جوتمان، صانع الملوك الذى يكره الولايات المتحدة، Jerusalem Reporter، إسرائيل، يونيو ١٩٩٢.

(٢) جريدة «عال همشمار»، الإسرائيلية، ١٩٩٢/٦/١٥.

(٣) جريدة «Jerusalem post»، الإسرائيلية، ١٩٩٢/٦/٣٠.

(٤) جريدة «يديعوت أحرونوت»، الإسرائيلية، ١٩٩٢/١١/٢٢.

الحركة التى خاضت المعركة بزعامة «رفائيل إيتان» رئيس الأركان الأسبق، وببرنامج يطالب بوضع حد للمساومات مع الأصوليين، وبتجنيد طلاب المدارس الدينية ـ أسوة بغيرهم ـ فى الجيش.

وتَجَسَّد هذا التحول الخطير فى مسار الهيمنة اليمينية ـ الأصولية فى حدث بالغ الأهمية، تمثل فى خروج الحزب الدينى الوطنى، (المفدال) ـ لأول مرة فى تاريخ إسرائيل وتاريخه ـ من التحالف الحاكم للدولة، بعد أن تبنى هذا الحزب فى حملة انتخابات الكنيست الثالث عشر (يونيو ١٩٩٢) شعاراً حاسماً يتعهد فيه للجمهور بالانضمام إلى حكومة برئاسة تكتل الليكود فقط[١]، وفى ظل هذا المناخ المحموم لم يتردد أحد الرؤساء الدينيين، الحاخام «بنحاس مناحم أنتار»، (حزب «أجودات يسرائيل») عن وصف (اليسار الصهيونى)، بزعامة حزب العمل (تكتل المعراخ)، بأنه «عدو إسرائيل الحقيقى»[٢].

على تخوم الحرب الأهلية:

غير أن التيارات الدينية ـ الأصولية لم تستلم لهذا الفشل، وما كان لها أن تستسلم وتضحى بوجودها ومصالحها وامتيازاتها المادية والمعنوية الهائلة فى المجتمع، بل كانت ولا زالت على استعداد لأن تُعَرِّضَ الدولة برمتها للخطر فى مقابل الحفاظ على هذه الوضعية المتميزة التى راكمتها على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة تقريباً، حتى ولو دفعت الأمور إلى حواف الانفجار، وتخوم الحرب الأهلية.. مستندة فى ذلك إلى قدسية وضع «أرض إسرائيل» ورفض كافة محاولات التسوية السياسية التى تقودها الاتجاهات غير الدينية فى الدولة.

ف «إلياكيم هعتسينى» يرى أنه «لليهود الأوفياء لأرض إسرائيل الحق فى مقاومة دولة إسرائيل، أو حتى إطاحتها، إذا ما خانت الصهيونية والشعب

(١) جريدة «يديعوت أحرونوت»، الإسرائيلية، ١٩٩٢/٥/٥.

(٢) مجلة «حداشوت»، الإسرائيلية، ١٩٩٢/٦/١.

اليهودى بالموافقة على ترك بعض أجزاء الوطن للحكم العربى»[١]. واتخذت جماعة قيادية من المستوطنين الأصوليين، قراراً فى أكتوبر ١٩٨٥، بأن «مقترحات ومشاريع رئيس الوزراء (بيريز) تُشَكِّلُ خرقاً واضحاً ومطلقاً لدور إسرائيل كدولة صهيونية، وتُحَذِّرُ ّى نظام فى إسرائيل يطبق هذه المقترحات «بأننا سَنُعَدُّهُ نظاماً غير شرعى، كما عَدَّ الجنرال «ديجول» نظام الماريشال «بيتان» الذى خان الشعب الفرنسى فى فيشى»[٢].

ولَوَّحَ عدد من المستوطنين مهددين بالتمرد على الدولة، مصرحين مثلما صرح «موشيه ليفنجر»، حاخام «جوش إيمونيم» مُهَدِّداً، فى مقال بعنوان: «لا تتخلوا عن راياتنا القديمة»، بأنه «سوف ننكر على البلد الحق فى أن يسمى «دولة إسرائيل»، وسوف نمضى فى الحفاظ على دولة اليهود فى قلب وطننا، وننقش على راياتها واجب الاستيطان وجمع شمل المنفيين»[٣].

وبدا واضحاً من السياق أن إسرائيل تتعرض لأزمة بالغة العنف، وأن رايات التمرد والتمهيد للانقلاب على أسس النظام، وبما يحقق صالح التحالف الأصولى ـ الدينى ـ اليمينى، ويعيده إلى دست الحكم، تعلو فى دروب المستوطنات وتتردد دعواتها فى أرجاء الكنيست، إلى الحد الذى جعل «ياثير شيليج» يكتب فى مجلة «جوش إيمونيم» المتطرفة «النقطة»، (نيكوداه)، كاشفاً الغطاء عن «السيناريوهات» التى نوقشت مراراً فى هذا الصدد، ومنها: أن ينضم بعض الساسة اليمنيين ذوى الشعبية الجماهيرية، إلى بعض القادة العسكريين الطامحين «من أجل إعادة النظام والاتزان العقلى» فى خِضَّم صراعات يهودية

(١) إيان لوستيك، مصدر سبق ذكره، ص: ١٢٩.

(٢) انظر مقال موشيه شاريرا:

The State of Israel Vs. The State of Yasha, Nekuda, Israel, No. 93, November 22, 1985, p. 11.

(3) MOSHE LEVINGER, Do Not Throw Away The Old Banners, Nekuda, Israel No. 97, March 25, 1986, p. 7.

مزمنة فئوية، ومتزايدة العنف، وسيكون فى وسع «جوش إيمونيم» أن تمد هذه العناصر بالدعم السياسى والشرعية الأيديولوجية المطلوبة(١).

وكانت بعض الاجتهادات السياسية قد لاحظت، فى فترة صعود الانتفاضة الفلسطينية الأولى وتداعياتها، ومع عجز آلة الحرب والسياسة الإسرائيلية عن قهرها (قبل أن يتولى الطرف الفلسطينى الرسمى هذه المهمة بنفسه)، أن الرأى العام الصهيونى (اليمينى المتشدد والأصولى بالذات) قد أصبح مُعَبئاً، وبشدة، باتجاه الانحياز لحل أكثر حسماً، وعدوانية، يستهدف سحق الانتفاضة وتدمير أركانها، وقد طرح البعض، فى هذا السياق، سيناريو لانقلاب «يمينى/ أصولى» على نظام التعددية السياسية فى الدولة، يعتمد على وصول زعيم يمينى يتمتع بالكاريزما الضرورية لاجتذاب التفاف الجماهير من حوله، إلى السلطة عن طريق الانتخابات البرلمانية، ثم يقوم هو نفسه ـ بعد أن يُتم عملية حشد التأييد، ومركزة السلطة فى قبضته ـ بإصدار قرارات فاصلة، انقلابية، تُجَمِّدُ المظاهر (الديمقراطية) السائدة، بدعوى تكتيل الجمهور للخروج بالدولة من أزمتها، وسحق التمرد العربى، وفرض الحل الإسرائيلى على المنطقة، وقد رشحت بعض التحليلات آنذاك، «آريئيل شارون»، الجنرال اليمينى الفاشى النزعة، للعب هذا الدور، يدعمه فى هذا المسعى جماهيريته التى لا تنكر، وتاريخه (المرموق) فى خدمة المشروع الصهيونى، وآرائه المعلنة فى ضرورة التصدى بالقوة لقهر العرب وتصفية قضيتهم(٢).

وقد مهدت هذه التصعيدات المجتمع الإسرائيلى إلى لحظة التأزم العنيفة، الذى قادت فى منتصف التسعينيات «إيجال عامير» لإطلاق رصاصته على «إسحق رابين»، فى قلب ميدان «ملوك إسرائيل»، ووسط حشد ضم عشرات الآلاف من المؤيدين والأنصار.

(1) YEIR SHELG, Nekuda, Israel, No. 86, April 26, 1985, pp. 12 - 13.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه الرؤية، انظر: د. أحمد هيبى، مصدر سبق ذكره، ص ص: ١٨٥ ـ ٢٠٩.

فالحاخامات والأصوليين والمستوطنين اليمينيين من غلاة الصهاينة، الذى صعّدوا من موجات غزوهم للأراضى الفلسطينية، والمتسترين بالتفسيرات التوراتية، فى فترة حكم التحالف اليمينى ـ الأصولى بقيادة حزب «الليكود» (١٩٧٧ ـ ١٩٩٢)، والذين صُبَّت فى خزائن مستوطناتهم وتشكيلاتهم الاجتماعية والتعليمية مئات الملايين من الدولارات، على امتداد نحو ربع قرن من الزمان، أصبحوا على استعداد للقيام بأية خطوة تسترجع فردوسهم المفقود، وتُعيد لهم سطوتهم المرتجاه.

التهديد بدولة يهودية أخرى!

بل إن هؤلاء لم يقفوا عند حد التشهير بالسلطة العُمّالية الحاكمة، وابتزازها تحت وطأة إتهامها بممالأة العرب، وإنما تقدموا خطوة، حتى وإن كانت شكلية، فهى ذات دلالة كاشفة، باتجاه التهديد باتخاذ إجراءات أكثر حدة وتصعيداً إذا لم تستجب الدولة لمطالبهم الاستفزازية التى لا سقف نهائياً لها حيث أعلن خمسون مندوباً، يمثلون المستوطنات الصهيونية فى الضفة والقطاع والجولان، فى اجتماع عُقد (بالقدس)، فى يناير ١٩٨٩، تأسيس ما أطلقوا عليه إسم «دولة يهودا المستقة»، فى ظل احتفال «رسمى» مهيب احتوى كل الشكليات المصاحبة لإعلان الدول: العلم والنشيد والهيئات المنتخبة والدستور.. إلخ.

ولم يكن غريباً، وهذه هى الحال أن ينتخب قادة هذه (الدولة) «مائير كاهانا» رئيساً فخرياً لها، و«ميخائيل بن حورين»، من مستوطنى الجولان، وعضو منظمة «كاخ» الإرهابية، رئيساً لما أسموه «اللجنة التنفيذية» المؤلفة من سبعة أعضاء»[١].

وقد أعلن مؤسسو هذه (الدولة)، أن ولاءهم لدولة إسرائيل الحالية

(١) أحمد خليفة، حركة «كاخ» فى المشهد السياسى الإسرائيلى، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد (٢١٨)، ربيع، ١٩٩٢، ص: ١٩٠.

سينتهى فى اللحظة التى تتخلى فيها حكومة تل أبيب عن أى جزء من «أرض إسرائيل»، وتعهدوا بالسيطرة بالقوة على أية أراض يتم التخلى عنها، والتمسك بها، والدفاع عنها، وتجسيد «دولة يهودا» فيها[أ].

حاخامات الدم:

لقد أثارت التراجعات التكتيكية المحدودة التى لجأت إليها حكومة حزب «العمل»، فى إطار التسوية السياسية الدائرة فصولها بين الدولة الإسرائيلية والأنظمة العربية، ثائرة حاخامات الدم اليهود داخل إسرائيل وخارجها، إلى الحد الذى دفع رئيس الوزراء الصهيونى السابق «إسحق رابين»، قبل اغتياله بأشهر معدودة، وهو على ما هو عليه من عنصرية وعدوانية لا تحتاج إلى مزيد من الإيضاح، إلى الرد الغاضب على موجات تهجماتهم واحتجاجاتهم، مُشَبِّهَاً إياهم بـ «آيات اللّه»، وواصفاً تفكيرهم بـ «العنصرية»[٢] الأمر الذى يعنى (إذا ما ترجم إلى مفردات القاموس السياسى الإسرائيلى) أنهم قد بلغوا فى العنصرية حداً غير مسبوق، لم يحتمله «رابين» نفسه، وهو أحد الرموز العظمى للعنصرية الصهيونية.. وعلى هذا فلنا أن نتصور المدى الذى بلغته تلك الاتجاهات فى عنصريتها، وأن ندرك مكامن الخطر فيه، لقد اعتبر «إسحق رابين» أن ما حدث «أمر لا سابق له، وغير مقبول بتاتاً وخطير جداً، وهو يتعارض مع الأسس (الديمقراطية) لدولة إسرائيل، التى لن تسمح بأن تتحول إلى جمهورية موز» فى حين عبر «عيزرا وايزمان»، رئيس الدولة عن مخاوفه من هذه التطورات، بصراحة: «إننى أخشى من حدوث شرخ عميق داخل (الشعب) يؤدى إلى خطر وقوع حرب أهلية»[٣].

وقد جاءت ثورة الحاخامات هذه، ذروة لمواقف عدائية متصاعدة، اتجهت

(1) EHUD SPLINZAK, The Ascendance of Israel's Radical Right, U.K., Oxford University Press, 1991, pp. 24 - 28.

(٢) جريدة «الحياة» الدولية، لندن، ١٩٩٥/٧/٨.

(٣) المصدر نفسه، ١٩٩٥/٧/٢٠.

إلى تحريض الإسرائيليين عامة، وجنود وضباط الجيش خاصة على النظام، ومطالبتهم برفض الانصياع لأوامر الحكومة (الرسمية)، والضرب عرض الحائط بتعليماتها، الخاصة بتوفير الظروف الضرورية لتسليم منظمة التحرير الفلسطينية المواقع المحددة لها فى الضفة الغربية والقطاع، والتى تم الاتفاق على أن تخضع لإدارة الطرف الفلسطينى، بموجب اتفاقية «أوسلو» وتوابعها، بالرغم مما هو معروف من أن هذه (المناطق) لن تزيد بحال من الأحوال عن ٣٠٪ من الأراضى الفلسطينية المحتلة، ذات الأغلبية العربية الطاغية، وبالرغم مما هو معلن ـ أيضاً ـ عن ضخامة الثمن المدفوع فى المقابل، والذى يمكن تلخيصه فى الاعتراف العربى الرسمى الكامل بالدولة الصهيونية وباغتصابها لأرض فلسطين، وفتح أبواب العالم العربى والعالم أجمع على مصراعيه لإسرائيل، ومنحها صك البراءة على جرائم الصهيونية طوال القرن الماضى فى حق العرب،.. إلخ.

العنصرية الأصولية

ويلعب «حاخامات الدم فى إسرائيل» دور الأب الروحى للعنف، والموَجِّهُ السياسى للإرهاب، والمرشد الفكرى لجحافل الموت التى تتجول فى الأراضى العربية المحتلة، حاملةً الخراب والدمار لأصحابها الأصليين من العرب الفلسطينيين.

والفلسفة التى يحملها هؤلاء هى تلك التى عبر عنها أحدهم، «إبراهام هكت»، رئيس «اتحاد حاخامات أمريكا»، الذى قال «أنت لا تستطيع الثقة بأى عربى، حتى بعد ٤٠ سنة من دفنه، والآن مطلوب منا أن نثق بهم فى حياتنا.. كيف يستطيع إنسان عاقل أن يصدق عربياً؟!».. وهى تلك التى عَبَّرَ عنها حاخام آخر، فى رثاء جولدشتاين، سفاح مجزرة الخليل: «إن مليون عربى لا يساوون ظفر إصبع يهودى واحد»[1].

(١) مجلة «المجلة»، لندن، العدد (٧٣٥)، ١٣ ـ ١٩/٣/١٩٩٤.

أما الحاخام «دوف ليورد»، رئيس حاخامات «كريات أربع»، فلقد رثى «باروخ جولدشتاين» سفّاح مجزرة المسجد الإبراهيمى فى الخليل، باعتباره «قديساً يحمل القيم والمثل العليا فى اليهودية». وكان «ليورد» يُجيز استخدام المعتقلين العرب كحقل تجارب بيولوچى لصالح إسرائيل، فى حين قال الحاخام «جينسبرج»، من «اليهود اللوبافتش»، إن «دم غير اليهود لا يصل إلى مستوى دم اليهود»(١)، وهو تعبير نازى من المستوى الأول.

وقد كرر رئيس «اللجنة العامة للدفاع عن كرامة الإنسان»، الحاخام «مردخاى يديديا» نفس الدعوة العنصرية الوحشية السابقة، بمطالبته الحكومة بالسماح باستخدام أعضاء من أجساد العرب، الذين يُقتلون خلال الانتفاضة، فى زرع الأعضاء البشرية للمحتاجين من اليهود، بدلاً من الحصول عليها من يهود آخرين، لأنها عمليات محرمة بموجب القانون اليهودى الدينى.

وفى وقت سابق صرح «أوفاديا يوسف»، الحاخام الذى يرأس حزب «شاس»، (حليف حزب العمل فى الحكومة السابقة)، بأن «العرب أسوأ من أكثر الحيوانات تَوَحُّشاً»(٢).

ويقف هؤلاء الحاخامات على قمة حركات المعارضة لأية تسوية فى المنطقة، وعلى رأس فرق التحريض على العنف ضد العرب، ويشكلون التنظيمات التى تستهدف إفشال مواقف الحكومة فى هذا السبيل، ويعقدون الاتصالات، ويرسمون الخطط، ويتصرفون بجرأة وقسوة وحرية، إلى الحد الذى دفع الناطق باسم «حركة السلام الآن»، (الإسرائيلية)، للتصريح بأنه يجرى تنصيب «حكومة بديلة فى (الأراضى)، (أى الأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧).. حكومة حاخامات لا تعترف بالقوانين الإسرائيلية»، مضيفاً: ـ

(١) جريدة «الحياة» الدولية، ١٩٩٥/٣/٢٥.

(٢) فريد هوليداى، عنصرية إسرائيل لها سياق تاريخى، وليس دينياً، جريدة «الحياة» الدولية، لندن، ١٩٩٤/٥/١٨.

«وتشكل هذه الحكومة البديلة ميليشيات مهمتها مقاومة التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين»، وقد جاءت هذه التصريحات تعقيباً على قرار «مجلس المستوطنين» فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، «تصعيد الاحتجاجات» لدفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة (تجاه الفلسطينيين)، واتهمت حركة «السلام الآن» المستوطنين بالقيام بأعمال عنف متزايدة ضد الفلسطينيين، فى ذات الوقت الذى أشارت الصحف الإسرائيلية إلى أن هجمات المستوطنين جاءت بتوجيه من حاخامات فى الضفة الغربية، يتهمون الحكومة بالإخفاق فى حمايتهم، بعد أن قامت مجموعات مسلحة من المستوطنين بالهجوم على المنازل العربية وتخريبها، وبتهشيم السيارات والحقول التى يملكها العرب، كما أشعلت النيران فى قرى فلسطينية فى الأراضى المحتلة[1].

واعتبر «آران هابات» الناطق باسم «حركة السلام الآن» أن أعمال المستوطنين «ليست احتجاجات فعلية، بل أفعال همجية، وهجمات على السكان العرب»[2]. فيما وصف «تيدى كوليك»، الصهيونى العريق، ورئيس بلدية القدس (آنذاك)، المستوطنين اليهود فى القدس الشرقية، بأنهم يتصرفون «على نحو بذىء وغير شرعى» وأضاف كوليك: «كل مستوطن يعيش هنا، يسير حاملاً علماً كما لو كان قد فتح القدس بمفرده.. إنه تصرف بذئ تماماً».. وأشار بإصبع الاتهام إلى أن هذه المجموعات «بكل الضجة التى تحدثها، وبكل سلوكها «غير الشرعى»، تشكل خطراً كبيراً، ولكنه اتجاه رسمه بعض أعضاءالحكومة»[3]، التى كان على قمتها، فى تلك الآونة، «إسحق شامير» الإرهابى القديم، ومن أركانها «آريئيل شارون» وزير (الدفاع) الصهيونى الأسبق الفاشى، و«ملك إسرائيل» غير المتوج.

(١) المصدر نفسه.

(٢) جريدة الحياة، الدولية، لندن، ١٩٩١/١٢/٢٧.

(٣) المصدر نفسه.

وقد دفع الفزع من ممارسات الإرهاب، التى قامت بها جماعات المستوطنين المسلحة، بمباركة وتوجيه الحاخامات المتعصبين، يهودية أخرى، هى «شلوميت كيفان» للتصريح: «أعرف الكثير عن عمليات «الإبادة» الجماعية لليهود، وأشعر بأننا نفعل أشياء لا تختلف كثيراً عما فعله النازيون بنا»(١).

حرب الحاخامات:

ويُحَرِّضُ هؤلاء الحاخامات، الجنود والضباط فى الجيش الإسرائيلى، على رفض الانصياع لأوامر رؤسائهم بإخلاء المناطق المحتلة، التى اتُفق على تسليمها للفلسطينيين.

وقد جاء ذلك فى قرار أصدره زعماء «الاتحاد الدولى لحاخامى أرض إسرائيل»، بعد اجتماع حاشد عُقد بالقدس، تخلله حوار صاخب حول مسألة ما إذا كان يحق للجنود ـ لأسباب دينية ـ أن يرفضوا أوامر إخلاء قواعد الجيش فى الضفة الغربية، التى تعتبر من وجهة نظرهم جزءاً من «أرض الميعاد الممنوحة من الرب لإسرائيل»؟! وقد أعاد الاجتماع تأكيد فتوى ـ تجيب على هذا التساؤل ـ تُحَرِّمُ على اليهود التخلى عن أى جزء من «أرض إسرائيل التوراتية»، وهو ما اعتبره «إسحق رابين»، رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق بمثابة «محاولة لنزع الشرعية عن الجيش»(٢).

وبعد عدة أيام من هذا الاجتماع أعادت مجموعة من الحاخامات البارزين فى إسرائيل، تأكيد هذه الفتوى، عقب اجتماع حاشد آخر لهم ضم (ألف وخمسمائة حاخام) برئاسة كبير حاخامات إسرائيل السابق، حيث ذكر المتحدث باسمهم، الحاخام العنصرى «حاييم دوركمان»، أنهم قرروا «أن التوراة تحظر إخلاء قواعد الجيش الإسرائيلى أو تسليم مواقعها لسيطرة غير اليهود، فهذا يشكل خطراً على الأرواح، وخطراً على وجود البلاد.. (ذلك) أن الحكيم «موسى بن ميمون» ـ الذى عاش فى القرن الثانى عشر ـ

(١) المصدر نفسه.

(٢) جريدة «الحياة» الدولية، لندن، ١٩٩٥/٧/٨.

أفتى «حتى إذا أمركم الملوك بمخالفة كلمة التوراة لا تنصتوا إليهم».. (ولذا) فمحظور على أى يهودى المشاركة فى أى عمل يساعد فى إخلاء مستوطنة أو قاعدة أو منشأة»[١].

وجاء فى فتوى الحاخامات ما نصه: «إننا نُفتى بأن هناك أمراً شرعياً يُحَرِّمُ إخلاء القواعد وتسليمها إلى غير اليهود، وأن الانسحاب المقترح ينطوى على خطر يهدد حياة السكان الإسرائيليين، وينطوى كذلك على خطر يمس وجود الدولة، وجاء فى التوراة (سفر اللاويين ٦/١٩) «لا تحدث فتنة فى شعبك، ولا تطلب دم قريبك، أنا الرب»، ونحن ندعو الحكومة وقيادة الجيش، ألاّ يضعوا الجنود فى حالة صعبة حيث يتنازعهم الإخلاص للمُثُلِ التى بنيت عليها حياتهم وبين أوامر الجيش.

إننا نتوجه إلى الحكومة ومن هم على رأسها أن لا يساعدوا على إحداث الانشقاق بين الشعب وبين جيش الدفاع الإسرائيلى، وأن يدعموا بقدر ما أوتوا من قوة وحدة إسرائيل، فى «ساعة المحنة»، وطلب الحاخامات من الجنود «عدم إطاعة الأوامر بخصوص القواعد»[٢].

والحاخامات الذين أصدروا هذه الفتوى هم من غلاة الصهاينة المتدينين، الذين تعاونوا مع الدولة منذ قيامها، ورائدهم الحاخام «إبراهام هاهوكن كوك»، أول رئيس للحاخامات فى فلسطين فى القرن الحالى، والذى أضفى على الدولة العبرية العلمانية معنىً روحياً، حين اعتبرها ممثلة للعصر المسيحانى اليهودى، وكان يرى أن المشروع الصهيونى «هو تعبير حقيقى عن الروح اليهودى وجوهره»[٣].

ورأى المراقبون فى هذه الفتوى بادرة تمزق خطيرة، تثير ملامح الانقسام داخل المجتمع الإسرائيلى الملئ بدواعى الشقاق، فالعدد الكبير من الحاخامات

(١) جعفر هادى حسن، رفض تنفيذ أوامر الإنسحاب يشق الجيش، جريدة «الحياة» الدولية، لندن، ١٣/٨/١٩٩٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

اليهود الذى اجتمع وتوحد حول رأى يبيح للعسكريين عصيان أوامر قادتهم، بدعوى أنها تتعارض مع تعاليم التوراة، يملك ـ فى أرض الواقع ـ قوة تأثيرية روحية كبيرة، من جهةٍ على العسكريين العاديين، الذين خضعوا لعمليات تعبئة طويلة المدى حول أهمية «أرض إسرائيل الكاملة» الموَّحدة، وقدسيتها، ومن جهة أخرى لنفوذهم المباشر على الآلاف من طلاب الشريعة (٢٠٪ من مجموع طلاب إسرائيل)، وخاصة المجندين فى المعاهد الدينية التى تسمى «هاسدر»، وهى مدارس تلمودية وتوراتية توجد داخل الجيش، ويخدم بها طلاب المدارس الدينية الذين يجندون لأداء فترة خدمتهم العسكرية.

وقد وصف الحاخام «بنى آلون»، أحد زعماء حركة المستوطنين، حكومة «رابين» بـ «الحكومة اللاشرعية»، و«لذلك فإن أوامر الجيش (بتسليم بعض الأراضى المحتلة للعرب) غير شرعية»، كما أشار آخرون إلى أن حكومة «رابين»، ـ فى واقع الحال ـ هى حكومة أقلية، لأنها تستند فى بقائها «على دعم العرب من أعضاء الكنيست»[١].

وصَعَّدَ الحاخامات الأمر خطوة أخرى فى حربهم ضد «التسوية» ومجرياتها، حيث أعلن الحاخام «بينى إلون» الزعيم الروحى للحركة اليمينية المتطرفة «أرضنا»، التى تأسست بمساعدة حزب «الليكود» اليمينى، ومعه الحاخامان «موشى فجلين» و«هموييل ساكت»، عضوا الحركة، الاحتجاج على محاولات إيجاد حل وسط بالنسبة للأراضى (المحتلة) فى الضفة الغربية المحتلة، حيث دعا الحاخامات الثلاثة الإسرائيليون للتمرد والعصيان التام، ومقاومة مشاريع الاتفاقات السياسية مع الفلسطينيين، الأمر الذى أدى «ولأول مرة فى تاريخ الدولة إلى تطبيق قانون «معاقبة العصيان» على من يقوم بتوجيه هذا النداء»[٢].

لقد رأى البعض من المحللين فى هذا الاتجاه، وهو ما أطلق عليه «حرب

(١) المصدر نفسه.

(2) LE. MONDE, Paris, 5/12/1995.

الحاخامات»، «أخطر شقاق وقع فى المجتمع الإسرائيلى، على اعتبار أنه شقاق بين التركيبتين الأخطر سرياناً فى هذا المجتمع، وهى الفعاليات الدينية والمؤسسة العسكرية»[١].

دعوة للتمرد

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن العديد من الحاخامات الصهيونيين، الذين أصبحوا مركزاً للقوة يصعب السيطرة عليه، تجاوزوا الأمر إلى تخوم الدعوة «للتمرد على الدولة، وإعلان «العصيان المدنى» حتى تستجيب الحكومة لمطالبتهم بإجراء استفتاء حول المرحلة الثانية من اتفاقية «أوسلو»، وعلى رأس هذه الطائفة، يقف الحاخام «شلومور سكن»، حاخام مستوطنة «أرفات» بالضفة الغربية المحتلة، ومؤسسها، الذى يجهر بالرأى حول هذه القضية «لضمان أرضنا»[٢]، بعدما فرطت الحكومة فيها!.

أما رئيس الحاخامات الأشكيناز فى إسرائيل، «يسرائيل متبرلداو»، فكان أكثر وضوحاً وقطعاً فى هذا الشأن، حين صرح بأنه «إذا أُعطى أمر الانسحاب الجزئى، فإنه لا يمكن تصور أن يسمح الجندى لنفسه بعدم إطاعة الأوامر، لأن هذا سيحدث انقساماً بين الشعب، ويقود إلى حرب أهلية»[٣].

فى حين يطالب الحاخام «سمحا هاكوهن توك» رئيس حاخامات «أحبوب»، بتغيير النشيد الوطنى الإسرائيلى «هاتكفاه» (الأمل)، وهو نشيد الحركة الصهيونية الرسمى، واستبداله بمزمور (٢٦) من مزامير التوراة (نشيد المراقى - شيرها معلوت)، الذى يتضمن شكر الرب على الرجوع إلى صهيون[٤].

---

(١) د. محمد الرميحى، تأملات فى حرب الحاخامات، جريدة «الحياة» الدولية، لندن، ١٩٩٥/٥/٢٦.

(2) JEWISH CHRONICLE, 4/8/1995.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) جعفر هادى حسن، المتدينون يزداد نفوذهم، جريدة «الحياة» الدولية، لندن، ١٩٩٥/٨/١٤.

وخلال المفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية و(السلطة الفلسطينية)، فى «طابا» حول وضع مدينة «الخليل»، التى يقطنها أربعمائة مستوطن يهودى، فى مقابل مائة وعشرين ألف عربى، تنادى العشرات من الحاخامات، جاءوا من كافة أنحاء الدولة والأراضى المحتلة إلى اجتماع عقدوه فى مستوطنة «كريات أربع» المجاورة لمدينة «الخليل»، لتدارس النتائج المحتملة لهذه المفاوضات، وقد صرح «حاييم دروكمان»، الحاخام العنصرى الشهير، بعد الاجتماع، بأن أية حكومة يهودية: «لا تملك سلطة التنازل عن شبر واحد من (الأراضى اليهودية)، ويتعين من ثم على الجنود رفض الانصياع لأى أمر بالانسحاب.. فكيف تجرؤ حكومة «رابين» على التنكر إلى هذا الحد للقيم اليهودية، بتقديم مدينة «الخليل» ـ موطن آبائنا إبراهيم وإسحق ويعقوب ـ هدية للعرب؟!..»[1].

ولم تمر هذه الفتاوى دون أن تترك أثراً فى بنية المجتمع ككل، والجيش الإسرائيلى خاصة، الذى أحدثت فيه الاتجاهات اليمينية المتطرفة، والدينية الصهيونية، اختراقات عديدة سابقة، خاصة إبان فترة تولى حكومة «الليكود» السلطة (١٩٧٧ ـ ١٩٩٢)، ففى العديد من الجرائم التى ارتكبت بحق العرب، اتضح أن جنوداً من الجيش قد أمدّوا مرتكبيها بالمتفجرات والسلاح، وثبت بأكثر من دليل ارتباط حركة «كاخ» العنصرية، والتجمعات التى تستهدف تدمير المسجد الأقصى لتشييد «هيكل سليمان» محله، بالعديد من الجنود الذى حولوا منازل هؤلاء إلى ترسانات سلاح مخيفة، وفى أواخر عام ١٩٩٣، على سبيل المثال، ردد خمسون من ضباط الاحتياط، ومجموعة كبيرة من الأكاديميين نفس دعوات الحاخامات العنصريين، حيث دعوا الجنود الإسرائيليين إلى رفض تنفيذ أية أوامر يمكن أن تصدرها الحكومة بإخلاء المستوطنات، وفى بيان منشور وجّهوه إلى «عناصر الشرطة والجنود وعناصر الأجهزة الأمنية الأخرى»، أعادوا تكرار نداءات الحاخامات للجنود بعدم المشاركة «فى اقتلاع مستوطنات يهودية، لأن ذلك أمر غير مشروع»[2].

(١) جريدة «الحياة» الدولية، لندن، ١٩٩٥/٩/٢٢.

(٢) مجلة «المجلة»، لندن، العدد (٧١٩)، ١٩٩٣/١١/٢٧.

واندلعت المظاهرات الحاشدة التى حَرَّضت عليها القوى الدينية ـ الأصولية والأحزاب اليمينة، هاتفة «رابين الخائن»، «رابين القاتل»، وهى تحمل صور «رابين» مرتدياً الزى النازى، ثم وهو يعتمر الكوفيّة العربية (رمزاً لبيع «أرض إسرائيل» المزعومة للفلسطينيين!).

وقد دفعت هذه الفتاوى التحريضية ونتائجها المتصوَّرة أركان الدولة الإسرائيلية، الذين شعروا بالانزعاج لصدورها، وأدركوا مخاطرها على وحدة دولتهم، إلى الرد عليها بعنف وحِدّة، «فعزرا وايزمان»، رئيس الدولة، وصفها بأنها أمر «فى غاية الخطورة»، ثم ألغى اجتماعاً له كان مقرراً مع مجموعة من الحاخامات احتجاجاً على فتاويهم، فى حين صرح «إسحق رابين»، رئيس الوزراء السابق، بـ «أنه شىء لا يصدق أن يأخذ بعض الحاخامات، على عاتقهم تحدى القانون ومخالفته.. إذ إن هذا يعنى الفوضى، ونحن سوف لن نسمح بذلك»، أما «حاييم هرتزوج»، الرئيس الأسبق لدولة إسرائيل، فقد كتب فى «The Jerusalem Reporter»، يتهم الحاخامات بقصر النظر إلى الأمور، إذ لم يأخذوا الظروف العامة فى الاعتبار، وقارن بينهم وبين حاخامات آخرين (سابقين) واجهتهم قضية مشابهة فى فلسطين، عندما اقترحت لجنة «بيل» فى الثلاثينيات تقسيم فلسطين إلى دولتين، ووافق الحاخامات آنذاك على ذلك، وأفتوا بأن التوراة لا تحرم تقسيم الأرض ولا تمنعه.. فهؤلاء كانوا أبعد نظراً وأكثر فهماً لدقائق الأمور، «حيث أخذوا فى الاعتبار التهديد الذى يحيق بيهود أوروبا».

والمقال الذى جاءت فيه هذه الكلمات لـ «حاييم هرتزوج»، عنوانه ذو دلالة: «قَسِّموا الأرض ولا تُقَسِّموا الشعب»[1]!

واستفزت هذه التطورات أركان المؤسسة العسكرية، الذين صَرَّح ناطق باسمهم بأن «القيادة العسكرية لها وحدها حق إصدار الأوامر»، فى الوقت

(١) جريدة الحياة، الدولية، لندن، ١٩٩٥/٩/٢٢.

الذى أكد «رفائيل إيتان»، رئيس الأركان السابق «أن الجيش الذى يتلقى أوامره من الحاخامات، وليس من الحكومة، من شأنه أن يهزم فى الحرب»[1].

ثورة الحاخامات

والأخطر فى ذلك كله أن «ثورة الحاخامات» لم تترك آثارها على قمة المجتمع، فى صراع النخبة السياسية وحسب، وإنما امتدت عميقاً فى قاع المجتمع، ففى استطلاع لجريدة «يديعوت أحرونوت» عقب صدور هذه الفتاوى وتردد أصداؤها، أقرَّ نحو ربع عدد السكان، (٢٣٪)، بتأييدهم لفتوى الحاخامات، فيما عارضها الباقون، (٧٧٪)، وهو ما دفع الجريدة لكى تعنون صفحتها الأولى بمانشيت ذى دلالة: «أجواء حرب بين الأخوة فى العقد الاجتماعى فى إسرائيل: إنها المرة الأولى التى يُطلب فيها إلى الجنود عصيان الأوامر»[1].

وبعد اغتيال «إسحق رابين» تكشفت حقائق بالغة الخطورة، تعكس المدى الذى وصل إليه نفوذ وهيمنة الحاخامات الأصوليين المعادين للتسوية داخل إسرائيل، وعُرف أنه فى مفتتح عام ١٩٩٥ التقى «مجلس حاخامات الضفة الغربية وغزة» لمناقشة قضية إصدار فتوى ضد رئيس الوزراء المقتول، «إسحق رابين»، «بسبب تعاونه مع «أعداء اليهود»، حسب زعمهم، وكانت الفتوى المطلوبة تحمل فى طياتها الموافقة على قتل «رابين» لخيانته للقضية، ولتفريطه فى «أرض إسرائيل المقدسة».

وقد اتُهم الحاخام «ناحوم رابوفيتش»، من مستوطنة «معالى أدوميم»، فى الضفة الغربية المحتلة، بالتذرع بفتويين دينيتين لإعطاء الضوء الأخضر لقتل «رابين»، لأنه كان «يستعد للتفريط بأرض إسرائيل الكبرى»[2]، وكان «رابوفيتش» قد دعا المستوطنين إلى زرع ألغام على الطرق التى يسلكها

(١) المصدر نفسه، ١٩٩٥/٧/٢٠.

(٢) المصدر نفسه. (٣) المصدر نفسه، ١٩٩٥/١١/٢٩.

الجيش الإسرائيلى، فى حالة دعوة الجيش إلى التدخل لإزالة المستوطنات اليهودية فى أراضى «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية المحتلة)[١].

... وعلى «رابين» اللعنة

والمثير للانتباه، فى هذا السياق، أن كافة الأسلحة حتى ـ الغيبية منها ـ قد استُخدمت لتحريض الجموع الإسرائيلية على الاتفاقات السياسية التى وقَّعها «رابين» مع بعض الأنظمة العربية، على الرغم من كل المكاسب الاستراتيجية المتحققة لإسرائيل من ورائها، وقد نشرت الصحف الإسرائيلية، قبل اغتيال «رابين» بفترة وجيزة أن عدداً من المتطرفين الإسرائيليين، من الأحزاب اليمينية قاموا بالصلاة من أجل موت «إسحق رابين» بسبب توقيعه مع عرفات، على اتفاق طابا ـ واشنطن، وأوضحت صحيفة «هآرتس» أن نحو عشرين عنصراً من حركة «كاخ» العنصرية والمعادية للعرب، والتى حُظِرَ نشاطها فى العام السابق، تجمعوا أمام منزل «رابين» وألقوا عليه اللعنة.. وبحسب بعض الفئات اليهودية، يعتبر علماء القبلانية، (تفسير صوفى ورمزى للتوراة)، أن هذه الصلاة المسماة «بولسا دينورا» (قضيب النار، بالآرامية) والتى ألقاها «يوسف ديان» أحد حاخامات «كاخ»، لعنة فى غاية الخطورة، وأشارت الصحيفة إلى نص الصلاة الذى أعده حاخامات من القدس وهو كالتالى: «يُحكم على «إسحق بن روزا» بالموت بالنار والسيف.. لخطاياه.. فليفقد «رابين» كل ما يملكه فى هذا العالم.. وليمت بسبب الشر الذى ألحقه بالشعب المقدس، وبأرض إسرائيل التى يتخلى عنها لأعدائنا، أبناء إسماعيل، لعنهم الله.. فلتتنزل عليه كل اللعنات حتى موته»[٢].

كذلك صَعَّدت الأحزاب اليمينية المتحالفة ـ فى سعيها إلى كسب الشارع السياسى، من ضغوطها على حكومة حزب العمل، فنظّمت بالتعاون مع «مجلس المستوطنين» اليهود مظاهرة حاشدة، قارب طولها الكيلو متر، ألقى

(١) المصدر نفسه. (٢) مجلة الهدف، دمشق، العدد (١٢٢٦)، ١٥/١٠/١٩٩٥.

فيها «بنيامين نتنياهو»، زعيم تكتل الليكود «خطبة نارية»، هاجم خلالها اتفاق «غـزة ـ أريحـا»، زاعـمـاً أنه «يُعَـرِّضُ الدولة الإسـرائيليـة للخطر»، أمـا المتظاهرون فكانوا يحملون أسلحة نارية آلية، ويرفعون لافتات تندد بحكومة حـزب «العـمل» وتتـهـمـهـا بالكذب والخـيـانـة، وتصف مـسـاعى التسـوية مع الفلسطينيين باعتبارها «حرب ضد الله»[١].

كذلك فقد دَسَّتْ عناصر من اليمين الدينى المتطرف، دعوة لقتل «رابين، بعد الحكم بتكفيره، لأنه «يتخلى عن أرض إسرائيل، التى هى منحة من الرب»، بجـوار قـبـر الإرهابى «باروخ جـولدشـتـاين».. أعلنت حـركـة «سـيف داوود»[٢] مسئوليتها عنها، وكذلك عن عملية قتل عدد من العرب الفلسطينيين.

وقد وصف الحاخام «بينى آلون» حكومة «رابين» بأنها «متعفنة روحياً»، فى مـعـرض تعليقـه على إمكانية التخلى عن الاحـتـلال المباشـر لمسـاحـات مـحـدودة من الأراضى مـقـابل توقـيـع اتفـاقـيـات التـسـوية السـيـاسـيـة مع الفلسطينيين، فى الوقت الذى شـهـد إصـدار «جـمـعـيـة الحـاخـامـات» لبـيـان شـهـيـر، قبل توقيع اتفـاقية أوسلو بنحو عـام ونصف، جاء فيه «لقد قضى حـاخـامنا «تسـفى يهـودا كـوك» أن أى قـرار يتـخـذه يهـودى أو غـيـر يهـودى لحرماننا من أى جزء من أرضنا، سيكون قراراً باطلاً لا قيمة له، لأن إرادة الله هى التى ستسود». ومضى البيان يقول: «إن أى توقع بإحلال سلام مع الفلسطينيين (الذين وصفهم البيان بأنهم حيوانات على شكل بشر!) ليس سوى وهم يوسوس به الشيطان»[٣].

ويقول الصـحـفى «دانى روبنشـتـاين» إن دبلومـاسـيـة «مـدريـد»، فى رأى أتـبـاع الحاخام «كوك»، «ليست أكثر من حوار بين بشر وبين قطيع من الذئاب المتوحشة، هدفه الوحيد هو تحويل كامل أرض إسرائيل إلى أرض للعرب بكاملها»[٤].

(١) هالة العيسوى، رابين قد يكون أول طابور ضحايا الاغتيال، مجلة «آخر ساعة»، القاهرة، العدد (٣١٨٦)، ١٩٩٥/١١/١٥. (٢) المصدر نفسه. (٣) المصدر نفسه.

(٤) مروان بشارة وجفرى آرنسون ومروان الخطيب، الأصوليون اليهود يعلنون الحرب: =

بل إن حاخامات إسرائيل هؤلاء، لم يتورعوا، حتى بعد اغتيال «رابين» عن ابتزاز الحكومة، بتهديدها بسلاح العمل «تحت الأرض»، بعد أن أصبح الشخص المعارض، على حد زعمهم، «لا يجد إلا طريقاً واحداً للتغيير وهو النشاط السرى»[1].. وهو أمر جديد - بكل الصور - على دولة تزعم تبنى الديمقراطية كأداة للتغيير، معترف بها، ومُقَرة، ومستقرة.

وقد صدمت هذه الأنباء عناصر متعددة قبيل اغتيال «إسحق رابين»، فطالب البعض منهم، مثل البروفيسور «زيمرمان»، الأستاذ بالجامعة العبرية، بوضع حد لنشاطات هذه المجموعات التى اعتبرها «نسخة من الألمان النازيين»، وأدان إجازتهم «قتل الناس، كقتل جولد شتاين للعرب، بل وهم يجيزون قتل اليهود أيضاً»[2]. وقد تلقى البروفيسور «زيمرمان» - بعد نشر هذا الكلام - تهديداً بالقتل كذلك.

وبالرغم من الحملات العنيفة التى وجَّهت حرابها إلى جسم الجماعات الأصولية وأفكارها - والتى تصاعدت وتيرتها بعد أن أفاق المجتمع الإسرائيلى من الصدمة الأولى لتلقيه وقائع اغتيال «إسحق رابين»، على يد يهودى، أى واحد منهم، وعلى الرغم من مواقع الدفاع التى التزمتها أقسام من الحركات والتنظيمات الأصولية، «حتى تمر العاصفة»، فلم يكن ما حدث كافياً وحده لتقليم أظافر هذه الجماعات ونزع فتيل الخطر من القنبلة المدمرة التى يحملونها، إذ كان الواضح أن قوىً كثيرة، ونافذة، فى المجتمع الإسرائيلى، لجمت عمليات تصفية هذه الاتجاهات، وحجَّمت محاولات تجريدها من عناصر قوتها.. وهذا هو مبعث الخطر الحقيقى.. فما تعلنه هذه الجماعات تبطنه اتجاهات سياسية متعددة فى إسرائيل، وما تُعَبِّرُ عنه علانية، يُعَبِّرُ عن أفكار قوىً أخرى شديدة التأثير فى المجتمع الصهيونى،

= تحقيق من الخليل والقدس وباريس، مجلة «الوسط»، لندن، العدد (١١٠)، ١٩٩٤/٣/٧.

(١) جعفر هادى حسن، اتساع شقة الخلاف بين اليهود الأرثوذكس والعلمانيين فى إسرائيل بعد اغتيال رابين، جريدة «الحياة» الدولية، لندن ١٩٩٥/١٢/٢٥.

(٢) المصدر نفسه.

وهى التى ميَّعت المحاولات الضعيفة، التى رأت فى واقعة اغتيال رئيس الوزراء المقتول، «إسحق رابين، ظرفاً مواتياً لإعادة ضبط الأمور، وللتخلص ـ ولو إلى حدٍ معقول ـ من الخطر المزمن المزروع فى أعماق المجتمع.

لقد استطاعت القيادة السياسية لحزب «العمل» السيطرة على الوضع الخطير الذى أعقب اغتيال «رابين»، والعبور بالدولة الصهيونية إلى شاطئ الأمان، مؤقتاً، وكان الشعور القوى بالصدمة من اغتيال «رابين» على يد يهودى وليس عربياً، عنصراً مساعداً لنجاح هذه العملية، إذ إن هذا الأمر أصاب الإسرائيليين بنوع من الشلل، ألجم أى رد فعل تلقائى كان من الممكن أن يقود إلى فوضى لا يُعرف مداها.. غير أن هذه الواقعة ـ من منظور آخر ـ عكست الحجم الهائل للتناقضات والمخاطر والقلاقل التى تحيا فى أعماق هذا المخلوق الهجين، المصطنع.. إسرائيل، وأثبتت ـ بدليل لا يدحض ـ فشل كل برامج هضم التباينات الحادة، واستيعاب التناقضات العميقة، المتصارعة فى المعدة الإسرائيلية.

التهديد بـ «الحرب الأهلية»

ومن جديد، أعادت هذه الواقعة فتح ملف تكهنات سياسية سادت فى فترة ماضية، حول انقلاب عسكرى يمينى عنصرى أصولى داخل إسرائيل: الإمكانية، وشروط النجاح، وقد دعم هذه (المخاوف) والتكهنات، أن هذه الجماعات لم تستكن للهجمة التى تعرضت لها، بل بادرت بهجمة عنيفة مضادة، كَشَّرت فيها عن أنيابها، وأعلنت عزمها على الاستمرار فى نهجها السالف، الذى يضع الدولة الصهيونية على حافة صدامات دامية مدمرة، فالحاخام «بروكمان»، اليهودى، الأشكينازى، الأصولى، المتطرف، وأحد رموز معارضة التسوية السياسية مع العرب، أعلن على رؤوس الأشهاد فى اجتماع حاشد فى القدس: «نحن لسنا مذنبين، ونحن نرى طبقاً للمُثُل الحقيقية»[1]، فيما ذكر آخر أن هناك حقيقة واحدة فحسب، وهى أن «أرض إسرائيل» هى أرضنا والتنازل عنها سيجلب الدمار»، وأكد الحاخام «مردخاى جرينبرج»،

(١) المصدر نفسه.

رئيس المعهد الدينى (اليشيفا) الذى درس به إيجال عامير، قاتل إسحق رابين»: «إن أيديولوچيتنا سوف لا تتغير، وسنستمر فى تدريس التوراة، وكذلك مركزية أرض إسرائيل، وعلاقة «أرض إسرائيل» بعملية الخلاص (المسيحانى) [١]. كذلك فلقد هاجمت حركة نسائية مرتبطة بالمستوطنين، هى حركة النساء الخضر «بيريز» وحكومته (بعد اغتيال رابين)، واتهمت عملية (السلام) «باعتبارها خدعة للشعب اليهودى»[٢]، أما «يعقوب توفك»، رئيس جماعة «متمص» اليمينية المعارضة للتسوية، فقد كان بالغ الصرامة والوضوح، فقال مُدّعيا استشراف المستقبل: «إن الحكومة تسير نحو الديكتاتورية، وهذا سيقود إلى حرب أهلية»[٣].

أما إسحق شامير، زعيم الليكود السابق، والإرهابى العتيد، فقد أعلن أن حادث الاغتيال هو تأكيد لانقسام الإسرائيليين، ولرفض أغلبيتهم لـ «سلام حزب العمل»، محذراً من انفجار حرب أهلية إسرائيلية قد تسفر عن نتائج كارثية»[٤].

وفى الطرف المقابل، دعا «أيهود باراك»، وزير الداخلية الإسرائيلى (سابقاً) إلى «سحق» مجموعات اليمين المتطرف، واستخدام «كل الوسائل»، «فى إطار القانون للقضاء على أى تحريض على العنف فى المهد»[٥]، فيما اتهمت ليا، زوجة «رابين»، «بنيامين نتنياهو»، زعيم تكتل «الليكود» بالمسئولية عن مقتل زوجها، وبوقوفه وراء عمليات تحريض اليمين المتطرف بعد اتهامه «رابين» بالخيانة.. وهكذا تتضح معالم الصورة بدقة، فالدولة المتحدة التى قدمها صُنّاعها إلى العالم باعتبارها مأوى اليهود المنصهرين، ورمز وحدتهم المزعومة، تتبدى - فى واقعها الحقيقى - شظايا، متناقضة، وقطعاً من «الفسيفساء» تفتقد عناصر اللحمة، وأسباب التماسك.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه. (٣) المصدر نفسه.

(٤) مجلة «الهدف»، دمشق، العدد (١٣٢٨)، ١٢/١١/١٩٩٦.

(٥) المصدر نفسه.

بيت منقسم على نفسه

ولأنها كيان مصطنع، فهى - مثلها مثل كل شىء مصطنع فى هذا الوجود - عرضة للزوال، حتى وهى فى أوج انتصاراتها وقمة قوتها، فبحسب تعداد نهاية عام ١٩٩٣، يتشكل «الموزاييك» الإسرائيلى من ٤,٣٣٥,٢٠٠ شخصاً، منهم ١٧٪ من أصل آسيوى، ١٩,٣٪ من أصل إفريقى، ٣٩,٩٪ من أصل أمريكى - أوروبى، ٢٣,٨٪ من مواليد إسرائيل (الصابرا)، ٢٨٪ من مواليد الدول العربية (ضمنهم ٩,٨٪ من أصل عربى آسيوى، ١٧,٧٪ من أصل عربى إفريقى)، ١٦,٣٪ من اليهود السوفييت[1]، وهو «موزاييك» غريب، يحمل فى أعماقه أسباب انهياره.

لقد أعادت هذه المشاهد الذكريات المتوترة لوقائع أوائل التسعينات، حينما بلغ الصدام بين القطاعات غير الدينية والتجمعات الدينية مدىً لم يكن قد بلغه من قبل، فقد طالبت عائلات الموتى أن يظهر التاريخ غير اليهودى على قبور موتاهم بجانب تاريخ التقويم اليهودى، وتم افتتاح معابد «إصلاحية» رغم معارضة التيارات «الأرثوذكسية» القوية، وارتفعت أصوات داخل حزب «العمل» و(اليسار) تنادى بالفصل الحاسم بين الدين والدولة حتى تتيسر مراسيم الزواج والطلاق والدفن المدنى.. ومن جهتها انفجر غضب «الشراذم» الأرثوذكسية، فخرجوا هائجين يحطمون لوحات «الفاترينات» التى تحمل الأزياء العصرية و«المتبرجة»، ورشقوا بالحجارة المارة فى أيام السبت، وهاجم الشباب غير المتدين المحتج ما وصفوه بـ «الحصار الذى تفرضه القوى الغازية لمتطرفى القدس على غير المتدينين»، وتفجرت أعمال العنف فى الشوارع، وشُنت «إغارات» سريعة على المناطق التى يسكنها المتشددون، حيث غُطيت الجدران بالشعارات المناهضة للدين، ومورست النشاطات الترفيهية (سينمات - مسارح - مطاعم - ملاهٍ) فى ليالى الجمع، كما سُيِّرت حاملات النقل فى أيام السبت.. ثم بلغت هذه الصدامات ذروتها

(١) جريدة «الأهرام»، القاهرة، ١٩٩٦/٢/٧.

بوضع الجماعات غير المتدينة رأس خنزير، فى ربيع عام ١٩٩١ ـ على عتبة أحد المعابد، فى إشارة ذات دلالة على احتقارهم للتراث الدينى، واستفزازهم لرموزه ومقدساته وهو أمر اعتبرته الجماعات «الأرثوذكسية»، مستدعياً لـ «الذكريات السلوكية المناهضة للسامية»[١]. فى حين رد الإسرائيليون العلمانيون التهمة، بقولهم إنهم أدركوا دوافع المعادين للسامية، حينما رأوا هذه الشعائر الأرثوذكسية التى يتمسك بها «اليهود السود» أو «السود»، وهو التعبير الذى يطلقونه على اليهود المتشددين، نسبةً إلى ملابسهم السوداء الميزة التى يترتدونها دوماً.

لقد اعتبر العلمانيون الاتجاهات المتشددة دينياً «حيواناً متطفلاً يستنزف عصارة المجتمع المدنى»[٢]، وصَعَّدوا فى مواجهتها رفضهم للالتزام بطقوسها، وفى ذروة هذا الصدام أوضح استطلاع للرأى وجود انقسام فى إسرائيل بشأن التزام المصالح العامة والمواطنين بالقيود الدينية، التى تمنع القيام بأى نشاط يوم السبت، وأعلن نحو ٤٩ فى المائة من عينة الاستطلاع تأييدهم لتحرير الأنشطة العامة بما فيها الزواج والطلاق من القيود التى تُفرض فى مثل هذه الحالات، فى حين أيد ٢٣ فى المائة السماح بالنشاط التجارى والنقل العام.. وعلى الجانب الآخر أيد ١٠ فى المائة إبقاء الوضع على ما هو عليه فى حين طالب ٩ فى المائة فقط بتشديد القوانين الخاصة بيوم السبت[٣].

«يهود الفلاشا»: عناقيد الغضب

وقد أدى هذا الوضع الشاذ، إلى تفاقم الصراعات العرقية وتعدد محاورها، بين اليهود القادمين من الغرب «الأشكينار»، ويهود الشرق السفارديم»، وبين اليهود والعرب، وبين الطوائف اليهودية ذاتها، وفى هذا

(١) يوسى ميلمان، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٨. (٣) مجلة المصور، العدد (٣٥٠٣)، ١٩٩١/١١/٢٩.

الإطار الذى يهدد بتمزيق نسيج الدولة، الواهى أصلاً، انفجرت (غضبة) «الفلاشا» الأثيوبيين، فى أوائل شهر فبراير ١٩٩٦، احتجاجاً على قرار وزارة الصحة الإسرائيلية بالتخلص من الدماء التى يتبرعون بها، تحججاً بارتفاع نسبة الإصابة بفيروس الإيدز بينهم (٥٢٠ حالة بين ٦٠ ألف أثيوبى، مقابل ٨٠٠ حالة من بين أربعة ملايين وثلث تقريباً هم إجمالى عدد السكان)، وقد عبّرت ثورة (اليهود) الأثيوبيين عن عمق الانقسام داخل بنية المجتمع الإسرائيلى، وعكست تفرد يهود أوروبا والغرب (الأشكيناز) بمواقع الهيمنة العليا فى الدولة، التى دعمها، فى السنوات الأخيرة، الهجرات المتزايدة ليهود الاتحاد السوفيتى السابق، بعد انهياره، فهذه الوضعية أدت إلى إزاحة (يهود) أثيوبيا إلى مواقع أكثر ضعة ودونية، لا «ينافسهم» فيها إلا وضعية العربى وحدها! فالأثيوبيون «هبطوا من «طائرات موسى»، (سميت عملية نقلهم بين عامى ١٩٨٤، ١٩٨٥ من أثيوبيا إلى إسرائيل بعملية موسى) إلى القاع مباشرة، وفَجَّرت أحداثهم ضوءاً كاشفاً أضاء بقوة حقيقية أن «التجمع اليهودى غير قادر على التصالح مع نفسه»، وهو كمجتمع عنصرى يوجه أحقاده ليس فقط للعرب المضطهدين دوماً، وإنما أيضاً لقطاع من قطاعاته بسبب لون بشرته السوداء، ويعترف الكاتب الإسرائيلى «دان كيسلو»: «لقد تَرَفَّعْنَا عن يهود أثيوبيا، وتعاملنا معهم كالأسياد»[١]، فى حين أشارت «ريوما»، زوجة الرئيس الإسرائيلى «عزرا وايزمان» إلى أنه «ربما كانت هذه المشكلة طبية، ولكن الحل جاء عنصرياً»[٢].

لكن المسألة لم تكن تعكس مجرد حل عنصرى لمسألة طبية، إنما كانت، فى الواقع، أعمق من ذلك بكثير، فاليهود «الفلاشا»، كانوا منذ البدء مشكوك فى أصولهم اليهودية، وخضعوا ـ تحت إصرار الحاخامية الإسرائيلية ـ إلى عملية مهينة لـ «التحقق من يهوديتهم»، ولا تضم هيئة التدريس الجامعية أى

(١) طارق حسن، إسرائيل دولة الأشكيناز، فقط، جريدة «الأهرام»، القاهرة، ١٩٩٦/٢/٧.

(٢) المصدر نفسه.

أستاذ منهم، ناهيك عن مراكز الجيش المحترمة، وهم يعيشون فى معازل تحت اسم «مدن التطوير» سيئة السمعة، وتنتشر البطالة فى صفوفهم (٢٠٪ مقابل أقل من ٨٪ لدى الفئات الأخرى) وتتزايد معدلات الانتحار بصورة واضحة بينهم (بلغ عدد المنتحرين من بين شباب الفلاشا ٢٠ شاباً[١]، وانتحر ٦٠ مجنداً منهم فيما بين عامى ١٩٩٤/٨٤، وهو أعلى معدل انتحار بين مختلف المجموعات الإسرائيلية بالجيش[٢]، وترفض السلطات الإسرائيلية تعيين رجال دين من بين عناصرهم، ولا يُشار إليهم فى المجتمع إلا بكلمة «شفارتس»، (اليديشية)، أو «كوشى»، (العبرية)، اللتان تعنيان شيئاً واحداً: الأسود! وهم - حتى الآن - لا ينظر إليهم باعتبارهم من مواطنى الدولة، وإنما «سُكّان» أو «طائفة» أو «جماعة» على هامش البنية العنصرية الهيكلية لها ومن المستحسن - لدى الكثيرين - ألا يكونوا عنصراً عضوياً بها، إلى الحد الذى يدفع يهود آرثوذكس، مسلحين بالهراوات، للتعاضد من أجل منع إقامة ١٥ عائلة من الفلاشا فى مُجَمّع سكنى يقطنونه[٣].

ويلقى هذا السلوك العنصرى تأييد قطاعات واسعة من الإسرائيليين، فبحسب استطلاعات معهد «مدجام» الإسرائيلى، أعلن ٤٠٪ عن تأييدهم لسياسة بنك الدم التى رفضت استخدام دم الفلاشا، واعتبروها «سياسة صحيحة»، وأيد ٥٤٪ منهم عمليات القمع العنيفة التى مارستها الشرطة الإسرائيلية فى مواجهتهم، بدعوى «أنها تجمعات سكانية خطيرة تحمل فيروسات أمراض فتّاكة كالإيدز»[٤]، وهو ما أثار شعوراً عميقاً بالمهانة لدى أبناء طائفة «الفلاشا»، عَبَّروا عنه بوضوح قاطع: «بشرتنا سوداء، ودمنا أحمر مثل دمكم»[٥]، «لأول مرة، فى حياتى عرفت بعد وصولى لإسرائيل

(1) LE FIGARO, Paris, 28/1/1996.

(٢) جريدة «الأهرام»، القاهرة، ١٩٩٦/٢/٧.

(3) LE MONDE, Paris, 5/1/1996.

(٤) طارق حسن، مصدر سبق ذكره.

(٥) المصدر نفسه.

أننى أسود اللون»[١]، «يقولون إن رائحتنا كريهة، نشعر جميعاً بالإهانة العميقة، ويملؤنا الألم والغضب الشديد»[٢]، وهذا الشعور كان هو الدافع خلف الانفجارات الاجتماعية العنيفة لطائفة «الفلاشا»، وهى الانفجارات التى تخللها تبادل القذف بالحجارة من الأثيوبيين، والقصف بقنابل الغاز والرصاص المطاطى من جانب الشرطة، وَوُصفت باعتبارها وقائع «لم يحدث مثلها بين يهود ويهود، إنما بين أعداء».. «ففى غضبهم لم يعد الأثيوبيون يهوداً، كما ضربتهم الشرطة الإسرائيلية بقسوة لا تفعلها مع يهود بالمطلق»[٣].

ومرة أخرى تعود النغمة نفسها التى تكررت مراراً من قبل، وباعتبارها الحل الأمثل للصراعات العرقية والمذهبية، داخل إسرائيل (الديمقراطية): «الحرب الأهلية»: «نحن على استعداد للتضحية بحياتنا لكى نضع نهاية للتمييز الممارس بحقنا»، مثلما يقول «أديسو ماسيلا»، رئيس «اتحاد جمعيات الأثيوبيين»، أو هو التهديد بـ «انتفاضة على غرار الانتفاضة الفلسطينية»، إذا لم تتوصل الحكومة الإسرائيلية إلى حل مشاكلهم «حلاً جذرياً»، يبدد أسباب معاناتهم، ويخلصهم من معضلة وجودهم المرفوض، وهو أمر مشكوك فى تحققه، صعب فى تنفيذه، لأنه يمس جوهر النفسية الصهيونية العنصرية، ويقتضى نسف أسس الدولة الإسرائيلية الاستعمارية الإحلالية العدوانية العنصرية ذاتها.

■ ■ ■

(١) LE MONDE، مصدر سبق ذكره.

(2) LE FIGARO, Paris, 29/1/1996.

(٣) طارق حسن، مصدر سبق ذكره.

حتى التذكير بـ «أوشفيتز» لا ينبغى أن يُشَكَّل ضغطاً علينا يدعونا إلى مساندة القضية الباطلة. إنى أتكلم بوصفى ماركسياً من أصل يهودى رأيت موت بعض أسرته فى «أوشفيتز» وله أقارب فى إسرائيل.

إن الإسرائيليين يلعبون دور البروسيين فى الشرق الأوسط، وهم قبلوا أن يلعبوا دور رأس الحربة للإمبرياليات الأوروبية الشائخة المترنحة، لقد أسلموا أنفسهم لحملة لواء الدعاية منهم، يجرونهم بالالتجاء إلى روايات البطولة التى وردت فى التوراة، وكل الرموز القومية والدينية القديمة للتاريخ اليهودى، إلى كل مظاهر النزعة الحربية والعجرفة والتعصب.

من المسئول عن المصير المؤلم ليهود أوربا و«أوشفيتز» و«ميدينيك»، ومذابح الأحياء التى حوصر فيها اليهود، إن لم تكن الحضارة البرجوازية الغربية التى أنجبت النازية؟ ومع ذلك فإن العرب هم الذين طولبوا بالتكفير عن هذه الجرائم، وأنهم مازالوا يكفرون!.

«إسحق دويتشر»، فى حديث أدلى
به لمجلة «اليسار الجديد»
فى آخر صيف ١٩٦٧.

إن الجرائم التى تُقترف ضد اليهود لا يطويها النسيان. أما الذين يقترفون الجرائم ضد العرب فسرعان ما يُغفر لهم.

«ديميرون»